

أثر الدعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000-2020.
**The Impact of Government Support on The General State Budget Deficit in
 Algeria-an Econometric Study for the Period 2000-2020**

ط.د. بوحوش أسماء¹ ، د. صيد فاتح²

¹ جامعة 20 أوت 1955، مخبر ECOFIMA - سكيكدة (الجزائر)، a.bouhaouch@univ-skikda.dz

² جامعة 20 أوت 1955، مخبر ECOFIMA - سكيكدة (الجزائر)، Seidfateh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/06/12

تاريخ الارسال: 2022/04/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة و الدعم الحكومي، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت بيانات للفترة (2000-2020)، حيث قدمت الدراسة تحليلاً وصفيًا لتطور عجز الموازنة والدعم الحكومي، والوقوف على واقع التحويلات الاجتماعية وتحليل مختلف بنودها، وكذلك إبراز العلاقة بين سياسات الدعم الحكومي وعجز الموازنة باستخدام منهج التحليل الكمي القياسي.

وخلصت الدراسة إلى أن التوسع في الدعم الحكومي يمثل في التحويلات الاجتماعية ينجم عنه زيادة في عجز الموازنة.

كلمات مفتاحية: عجز الموازنة، الدعم الحكومي، التحويلات الاجتماعية، التكامل المشترك، سببية جرانجر.

تصنيفات JEL : H62، H71.

Abstract :

This study aims at determining the link between budget deficit and government support. In order to achieve this objective data for the period: 2000-2020 have been dealt with, using a descriptive analysis of the evolution of budget deficit and government support. Moreover, the study aims at knowing the reality of social transfers, analysing their diverse items and highlighting the link between the policies of government support and budget deficit using the econometric quantitative analysis method.

The study concluded that the expanded support, represented in the social transfers, results to an increase in the budget deficit.

Keywords: budget deficit, government support, social transfers, co- integration, Granger causality.

JEL Classification Cods : H62, H71.

المقدمة:

يعتبر الهدف الأساسي لأي حكومة هو تحقيق التوازن والاستقرار وإشباع الحاجات العامة وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللوصول إلى هذه الأهداف تستعمل عدة سياسات وأدوات ضمن السياسة المالية منها سياسة الدعم الاجتماعي كآلية لتحسين المستوى المعيشي.

إلا أن إتباع هذه السياسة يترتب عنه العديد من الآثار السلبية خاصة على الموازنة العامة حيث أن التوسع في النفقات الموجهة للدعم الحكومي يزيد من العجز، والجزائر كغيرها من البلدان تعتمد بشكل واسع على سياسة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية ضمن السياسة المالية، حيث شهد الاقتصاد الجزائري خلال العقد الماضي ارتفاع أسعار المحروقات ومنه زيادة الإيرادات والتوسع في الإعانات، ومع انهيار أسعار المحروقات منذ سنة 2014 وتراجع الإيرادات أصبح الدعم الحكومي يشكل عبئا على الميزانية.

الإشكالية:

نحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: ما هو أثر سياسة الدعم الحكومي على عجز الميزانية العامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي أن الزيادة المتنامية في حجم النفقات الموجهة للدعم الحكومي هي أحد الأسباب الرئيسية في زيادة العجز الموازي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة اختبار الفرضية الأساسية من خلال:

- ✓ تقديم مفاهيم حول الدعم الحكومي وعجز الموازنة.
- ✓ الوقوف على واقع الدعم الحكومي وهيكله وأشكاله.
- ✓ التوصل إلى إبراز العلاقة بين الدعم الحكومي وعجز في الموازنة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح مدى تأثير سياسة الدعم الحكومي على زيادة العجز في الموازنة العامة.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى المنهج القياسي من خلال استخدام برنامج EVIEWS-10 لاختبار فرضية البحث.

الدراسات السابقة

-دراسة (عيدوني، 2021) بعنوان أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1993-2018 باستخدام نموذج ARDL وقد تناولت الدراسة أثر الدعم الحكومي على الميزانية العامة وذلك باستخدام نموذج ARDL وتوصلت إلى أن الدعم الحكومي يعد أحد الأسباب الرئيسية لعجز الموازنة.

-دراسة (بن قيدة و بوزكري، 2021) بعنوان إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي حيث هدفت الدراسة إلى تقييم واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، من حيث فعاليته الاقتصادية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه السياسة واسعة الانتشار ومكلفة للغاية، على الرغم مساهمتها في تخفيف الأعباء على الفقراء إلا أنها موجهة للجميع دون قيود.

-دراسة (دندن و قдал، 2022) بعنوان الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020)- حيث قامت الدراسة بتقييم انعكاسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة الجزائرية خلال الفترة (2010-2020) وتوصلت إلى أن الدعم الحكومي ممثلا في التحويلات الاجتماعية استفادت من حصة معتبرة قدرت ب 22% من النفقات، وتسببت بعجز في الموازنة تراوح بين 117% و 130% في 4 سنوات الأخيرة لفترة الدراسة، وكان له أثر سلبي ببلغ على الموازنة.

1- الإطار النظري لعجز الموازنة والدعم الحكومي

1-1- مفاهيم عامة حول عجز الموازنة :

1-1-1-تعريف عجز الموازنة

يمكن تعريف عجز الموازنة بأنه:

"تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات"

"العجز الحكومي يتمثل في زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة أو راغبة في تخفيض الإنفاق أو فرض ضرائب إضافية" (كردودي، مانع، و وآخرون، 2018، ص 191)

1-1-2-أنواع عجز الموازنة

هناك عدة أنواع للعجز يمكن إجمالها فيما يلي:

✓ **العجز الشامل:** هو العجز الذي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة.

✓ **العجز الجاري:** هو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية (كردودي، 2007، ص 136).

✓ العجز الأساسي: وهو العجز الذي يستبعد فيه فوائد الديون لإعطاء صورة حقيقة عن السياسة المالية الحالية.

✓ العجز التشغيلي: هو عبارة عن اقتراض الدولة والقطاع العام منقوصاً منه الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم، إذن فهو يقيس العجز أوقات التضخم.

✓ العجز الهيكلي: يعبر هذا النوع من العجز عن الجزء من النفقات التي لم تستطع الإيرادات تغطيتها، ويرجع السبب إلى عدم نجاح الحكومة في ترشيد نفقاتها من جهة وعجزها عن تنمية إيراداتها من جهة أخرى (دراز و أيوب، 2002، ص199-2000).

1-1-3-أسباب عجز الموازنة

هناك العديد من الأسباب المؤدية لحدوث العجز في الموازنة، ويمكن إجمال هذه الأسباب في بابين رئيسيين هما:

- ✓ زيادة النفقات: هناك العديد من الأسباب المؤدية لتنامي النفقات العامة لعل أبرزها:
 - الأزمات الاقتصادية: ففي فترة الأزمات تزيد الدولة من حجم إنفاقها لدفع عجلة النشاط الاقتصادي ولتخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمات.
 - التضخم وتدهور القيمة الشرائية: مع ازدياد حدة الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار تتدخل الدولة بزيادة إنفاقها العام وهو ما يؤدي في النهاية لزيادة العجز في الموازنة.
 - تزايد الإنفاق العسكري: بغرض حماية الأمن الداخلي للدولة ومواجهة التهديدات الخارجية تلجأ الحكومة لزيادة التسليح فتزيد النفقات الموجهة للدفاع وهو ما يفاقم من العجز في الموازنة.
 - ارتفاع أعباء الدين العام الداخلي والخارجي:
 - توسع الجهاز الحكومي والإداري وكذلك التوسع في مشروعات ومؤسسات القطاع العام (بولقواس، 2020، ص 45).
- ✓ تراجع الإيرادات: يمكن إرجاع أسباب تناقص الإيرادات إلى ما يلي:
 - اختلال الجهد المالي وضعف الجهد الضريبي
 - اختلال الهيكل الضريبي
 - جمود النظام الضريبي وغياب العدالة الضريبية
 - ضعف الجهاز الإداري وكثرة التهرب الضريبي
 - كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.
 - ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة (كردودي، 2013/2014، ص 180-182)

1-2-2-خلفية نظرية حول الدعم الحكومي

1-2-1 مفهوم الدعم الحكومي

الدعم لغة: يعرف الدعم بدعم يدعم دعما، فهو داعم، والمفعول مدعوم، دعم الشخص أعانه وقواه وسانده، دعمت الحكومة السلعة أي تحملت جزءا من ثمنها (سلعة مدعومة) (زيهان، 2021، ص 154)

الدعم اصطلاحا: هو أن يشعر الشخص بالرعاية والمساعدة من المحيطين أي أن يعتبر نفسه فردا من شبكة اجتماعية داعمة (محارب، 2017، ص 20)

الدعم من الناحية الاقتصادية: الدعم مبلغ من المال تتحمله الدولة لتخفيض ثمن سلعة ما كالسلع الغذائية، أو هو مساعدة مالية أو عينية تقدمها دولة لدولة أخرى .

يمكن تعريف الدعم الحكومي بأنه: "عبارة عن تحويلات مدفوعة (نقدية أو عينية) للأفراد أو الأسر، من أجل تقليل العبئ المالي للحماية من المخاطر المختلفة" (قدار و عبدودي، 2019، ص 970).

كما يمكن تعريف الدعم بأنه "مجموعة التسهيلات التي تمنحها الدولة أو التي تتنازل عنها للأفراد أو المشروعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهدف التخفيف من تكاليف المعيشة المتزايدة على الأفراد من ذوي الدخل المحدود" (حشيش، 1989، ص 74)

1-2-2 أنواع الدعم الحكومي

الدعم المباشر: هي عبارة عن النفقات أو التكلفة المالية الموجهة لتوفير السلع والخدمات الضرورية للأفراد ويكون سعرها أقل من تكلفة الإنتاج أو الاستيراد والتي تظهر بوضوح وتسجل في الميزانية العامة للدولة.

الدعم غير المباشر: هو عبارة عن الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها في السوق المحلية أي أنه عبارة عن إيرادات تتنازل عنها الدولة بغرض تقديمها كدعم للمنتجين أو المستهلكين، غير أنها لا تظهر في الموازنة (عرفة، 2021/2020، ص 21-31)

1-2-3 الآثار المترتبة على سياسة الدعم الحكومي

- ✓ يترتب على سياسة الدعم الحكومي العديد من الآثار أهمها:
- ✓ تحمل الموازنة لمبالغ مالية ضخمة توجه إلى الدعم الحكومي بدلا من توجيهها إلى التعليم أو الصحة أو البنى التحتية.
- ✓ ازدياد العجز في الموازنة نتيجة لزيادة النفقات المخصصة للدعم الحكومي.
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أسعار الصرف بفعل العجز الحاصل في الموازنة العامة والاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي.
- ✓ الزيادة في التبذير والإسراف وسوء استخدام السلع والخدمات المدعومة نتيجة لانخفاض أسعارها.
- ✓ إن الهدف من الدعم هو تحقيق العدالة الاجتماعية، غير أن السلع والخدمات المدعومة يستفيد منها الفقراء والأغنياء وهو ما يتنافى مع هذا المبدأ (سي محمد و بن هدي، 2021، ص 24)

2- واقع الدعم الحكومي وعجز الموازنة في الجزائر

ترجع جذور الدعم الحكومي في الجزائر إلى ما بعد الاستقلال أين وجدت الدولة نفسها أمام عدة تحديات منها الفقر، البطالة، التفاوت الطبقي لذلك اعتمدت عدة إجراءات وتدابير ذات طابع اجتماعي أهمها مجانية الصحة والتعليم، دعم الأسعار ذات الاستهلاك الواسع، لكن مع مرور الوقت أصبح هذا الدعم يشكل ضغطا على الموازنة العامة خاصة في ظل محدودية الإيرادات.

2-1- هيكل سياسة الدعم في الجزائر

يتخذ الدعم الحكومي في الجزائر شكلين، دعم ضمني وهو الدعم الذي لا يظهر في الموازنة العامة ودعم نقدي يظهر في الموازنة على شكل تحويلات اجتماعية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (01): أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

شكل الدعم	السلع والخدمات المدعومة	نوع الدعم
دعم منتجات الطاقة	الديزل	دعم ضمني من خلال خفض أسعار الجازولين
	البنزين	دعم ضمني من خلال خفض أسعار البنزين
	الكهرباء	دعم موجه لمستهلكي غاز الطبخ والكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية، حيث تستفيد الأسر والذين يعملون في الزراعة في 10 من ولايات الجنوب من خصم 50% على استهلاك الطاقة بحد أقصى قدره 10500 كيلوواط/السنة استفادة الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خصم 10% على استهلاك الطاقة بحد أقصى 200000 كيلوواط/السنة
		دعم ضمني متمثل في التحويلات من قبل الدولة إلى المحولين والموزعين للكهرباء من خلال مختلف عمليات الدعم المالي
دعم السلع الغذائية الأساسية	غاز الطبخ	دعم ضمني من خلال خفض الأسعار
	القمح ومشتقاته	دعم نقدي للقمح اللين، الصلب، الشعير، لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز، وكذلك لفائدة المزارعين.
	السكر	دعم واردات السكر الأبيض والبني من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعارها السوقية.
	الحليب	يتعلق بالإعانة التي تمنحها الدولة للديوان الوطني للحليب (ONIL) لاستيراد مسحوق الحليب وبيعه للمحولين بسعر مقنن ليتم تحويله إلى أكياس من الحليب المدعوم
	زيت الطعام	يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعارها السوقية
دعم الخدمات الاجتماعية	السكن	عبارة عن مساعدات حكومية تمنح مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للإسكان
	مياه الشرب	دعم نقدي لوحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية لفرق تعرفه المياه (الفرق بين تعرفه توزيع المياه وتكلفتها)
	النقل	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة
	التعليم	-دعم نقدي يتمثل في مساعدة مالية تمنح للطلاب المحتاجين على مستوى الأطوار التعليمية الثلاثة

	-الدعم الموجه للخدمات الجامعية (نقل-إطعام- إيواء) -منح التكوين في الخارج -مجانبة الكتب المدرسية لصالح التلاميذ المعوزين -تشجيع الدولة للاستراتيجية الوطنية نحو الأمية	
	دعم نقدي من خلال الميزانية	الصحة
	دعم من خلال خفض الضرائب	الأدوية البشرية
	دعم نقدي من خلال الموازنة	-معاش المتقاعدين -دعم المجاهدين -دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض
دعم الإنتاج الزراعي	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة	الصادرات الزراعية مدخلات الإنتاج الزراعي مياه الري
	دعم من خلال خفض الضرائب	الأسمدة والمخصبات
	دعم من خلال خفض الضرائب	أعلاف الحيوانات
	دعم من خلال خفض الضرائب	مدخلات إنتاج الصناعة
دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة موجهة للخطوط الجزائرية، الشركة الوطنية للسكك الحديدية	مؤسسات حكومية خدمية (الخطوط الجوية، الخطوط البحرية وغيرها)
		مؤسسات حكومية إنتاجية أخرى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (اسماعيل، 2018، ص 30-40)

2-2- تطور حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر

يشمل الدعم الحكومي في الجزائر على عدة قطاعات منها السكن والأسرة والمتقاعدين والصحة كذلك يستفيد منها المجاهدين والفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (02): تطور أشكال الدعم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دج

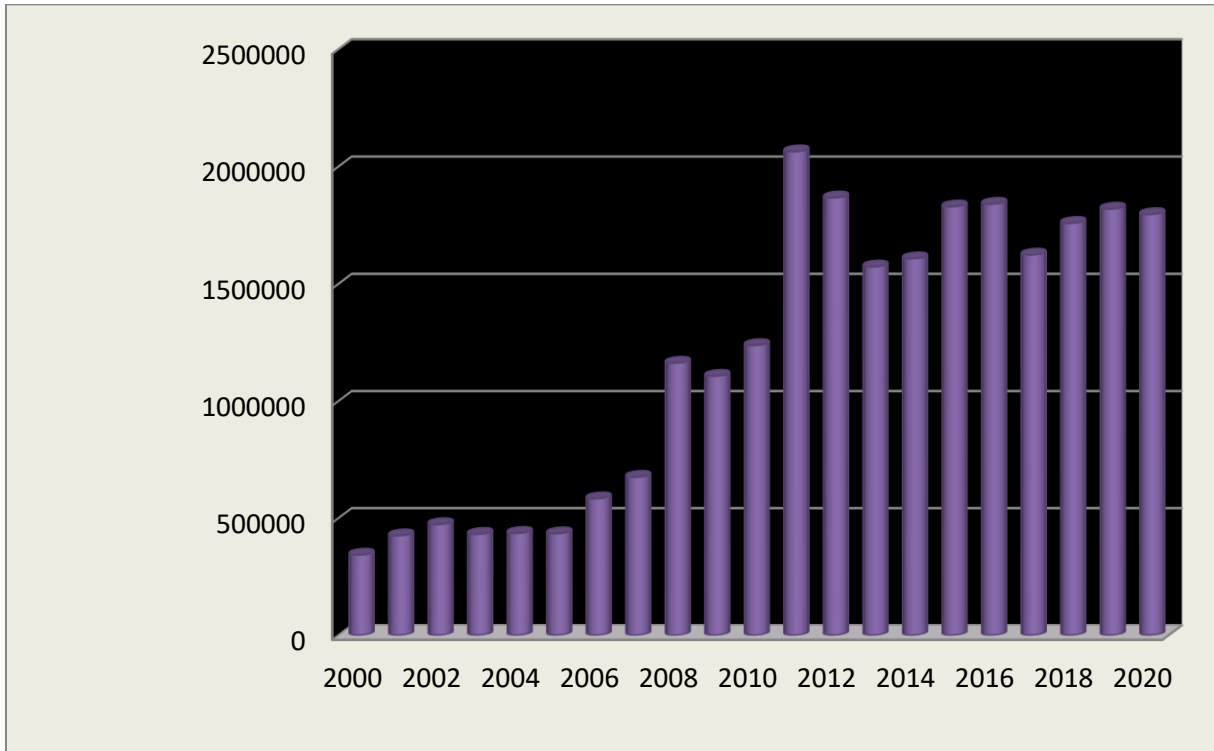
السنوات	دعم السكن	دعم الأسرة	دعم المتقاعدين	دعم الصحة	دعم المجاهدين	دعم الفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف	المجموع
2000	70.568	65.763	89.948	33.236	50.800	34.165	344.480
2001	69.812	82.794	11.7075	41.350	79.300	36.464	426.795
2002	78.875	91.427	13.0915	47.482	84.324	41.540	474.563
2003	108.270	91.271	56.922	58.759	71.274	46.569	433.065
2004	77.925	97.459	73.697	63.479	71.315	53.554	437.429
2005	103.005	93.869	59.580	59.492	75.279	44.273	435.498
2006	147.725	125.312	71.250	67.411	81.687	91.415	584.800
2007	204.350	144.549	90.268	79.621	82.087	75.930	676.805
2008	285.784	402.005	115.745	151.732	108.284	100.517	1164.067
2009	195.620	459.342	149.247	176.948	111.284	154.14	1107.855
2010	324.517	318.630	144.030	199.275	124.050	128.758	1239.260
2011	754.145	492.365	139.519	367.823	125.695	185.527	2065.074
2012	461.709	423.243	249.950	364.852	156.925	211.821	1868.500
2013	250.630	405.579	257.936	263.708	171.938	224.569	1574.361
2014	255.192	422.140	252.097	320.478	180.557	178.659	1609.123
2015	403.275	479.635	251.308	325.204	198.219	172.673	1830.314
2016	471.294	444.480	243.513	321.343	197.719	163.221	1841.570
2017	304.930	405.542	236.781	330.186	197.859	149.625	1624.923
2018	396.107	414.373	270.912	331.710	200.447	146.470	1760.018
2019	366.978	343.31	281.974	336.873	198.895	153.000	1820.767
2020	360.165	446.488	288.379	338.262	198.395	165.889	1797.578

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة المالية، <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services->

[ar/prevision-et-politiques-ar/531-retrospective](https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-)

-تقارير تقديم مشاريع قوانين المالية (2016، 2017، 2018، 2019، 2020)

الشكل (01): تطور الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (02)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يمكننا ملاحظة أن التحويلات الاجتماعية عرفت ارتفاعا متزايدا خلال الفترة (2000-2020)، حيث ارتفعت من 344.4 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 1624.9 مليار دج سنة 2020، ومن الملفت أن سنة 2011 هي السنة التي سجلت فيها أعلى قيمة للتحويلات الاجتماعية حيث انتقلت من 1239.2 مليار دج سنة 2010 إلى 2065.07 مليار دج سنة 2011 وهذا نتيجة لحدوث أزمة غذائية عالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية المستوردة (حنان، 2020/2019، ص143)، وبتحليلنا لمكونات التحويلات الاجتماعية في الجزائر نجد أن:

❖ دعم العائلات:

يأتي الدعم الموجه لقطاع العائلات في المرتبة الأولى حيث نلاحظ ارتفاع الدعم الموجه للعائلات من 65.763 مليار دج سنة 2000 إلى 41.4373 مليار دج سنة 2018، ويتكون الدعم الموجه للعائلات من دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية (القمح ومشتقاته، الزيت، السكر، الحليب)، حيث يستحوذ على أكبر حصة من الدعم، يليها الدعم الموجه للتعليم ثم الدعم الموجه لأسعار الكهرباء والغاز وأخيرا المنح العائلية، فالزيادة المطردة في قيمة الدعم الموجه للأسر تدل على الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية.

❖ دعم السكن

يأتي الدعم المقدم لقطاع السكن في المرتبة الثانية من إجمالي الدعم حيث شهد ارتفاعا من 70.568 مليار دج سنة 2000 إلى 360.165 مليار دج سنة 2020 وهو ما يعكس جهود الدولة من أجل توفير السكن للفئات المتوسطة والضعيفة الدخل بمختلف الصيغ.

❖ دعم قطاع الصحة

يأتي الدعم الموجه لقطاع الصحة في المرتبة الثالثة بعد الدعم الموجه لقطاع الأسرة ولقطاع السكن، حيث عرف هو تطورا مطردا في قيمته وارتفع من 33.236 مليار دج سنة 2000 إلى 338.262 مليار دج 2020، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في سبيل تطوير هذا القطاع إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف الخدمات الصحية المقدمة لذلك يلجأ الأغلبية إلى القطاع الخاص.

❖ دعم المجاهدين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع قيمة الدعم الموجه لقطاع المجاهدين الذي وصل إلى 198.395 مليار دج سنة 2020 ويتملى ذلك من خلال:

- ✓ دعم التغطية الاجتماعية لهذه الفئة مثل التكفل الطبي وتحسين الخدمات والامتيازات المقدمة لهم.
- ✓ انجاز مراكز الراحة وقاعات العلاج واقتناء تجهيزات لمعطوي الحرب.
- ✓ التكفل بنفقات النقل البري والبحري والجوي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، ص 35)

❖ دعم المتقاعدين:

من خلال الجدول (02) نلاحظ ارتفاع النفقات الموجهة لدعم المتقاعدين حيث ارتفعت من 89.948 مليار دج سنة 2000 إلى 288.379 مليار دج سنة 2020 وهذا في إطار التكفل بهذه الفئة وتحسين المستوى المعيشي حيث قامت الجزائر سنة 2006 بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياجات التقاعد.

❖ دعم المعوزين، المعاقين وأصحاب الدخل الضعيفة

عرف الدعم الموجهة إلى الفئات المحرومة والمعوزة هو الآخر ارتفاعا حيث سجل سنة 2000 34.165 مليار دج حتى وصل إلى 165.889 مليار دج سنة 2020.

2-3- علاقة الدعم الحكومي بعجز الموازنة في الجزائر

ليبيان طبيعة العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 لا بد أن نستعرض هيكل الموازنة العامة والدعم الحكومي في الجزائر.

الجدول(03): تطور رصيد الميزانية والدعم الحكومي للفترة (2000-2020).

الوحدة: مليار دج

نسبة التحويلات للنفقات العامة %	التحويلات الاجتماعية	رصيد الموازنة	النفقات	الإيرادات			السنوات
				المجموع	إيرادات خارج المخزونات	إيرادات المخزونات	
29.2%	344.480	400	1178.1	1578.1	364.6	1213.2	2000
32.3%	426.795	184.5	1321	1505.5	488.5	1001.4	2001
30.6%	474.563	52.6	1550.6	1603.2	595.1	1007.9	2002
25.6%	433.065	284.2	1690.2	1974.4	624.3	1350	2003
23.1%	437.429	337.9	1891.9	2229.7	652.5	1570.7	2004
21.2%	435.498	1030.6	2052	3082.5	815	2352.7	2005
23.8%	584.800	1186.8	2453	3639.8	840.5	2799	2006
21.77%	676.805	579.3	3108.6	3687.8	883.1	2796.8	2007
27.22%	1164.067	999.5	4191.1	5190.5	1101.8	4088.6	2008
26.08%	1107.855	-570.3	4246.3	3676	1263.3	2412.7	2009
27.74%	1239.260	-74	4466.9	4392.9	1487.8	2905	2010
35.27%	2065.074	-63.5	5853.6	5790.1	1810.4	3979.7	2011
26.47%	1868.500	-718.7	7058.2	6339.3	2155	4184.3	2012
26.13%	1574.361	-66.6	6024.1	5957.5	2279.4	3678.1	2013
23%	1609.123	-1257.4	6995.8	5738.4	2349.9	3388.4	2014
23.9%	1830.314	-2553.2	7656.3	5103.1	2729.6	2373.5	2015
24.9%	1841.570	-2341.4	7383.6	5042.2	3261.1	1781.1	2016
22.3%	1624.923	-1284.9	7282.6	5997.9	3870.9	2127.1	2017
22.7%	1760.018	-1342.6	7732.1	6389.5	4039.8	2349.7	2018
23.5%	1820.767	-1139	7725.5	6586.5	4068	2518.5	2019
22.97%	1797.578	-2380	7823	5443	3101.94	2340.06	2020

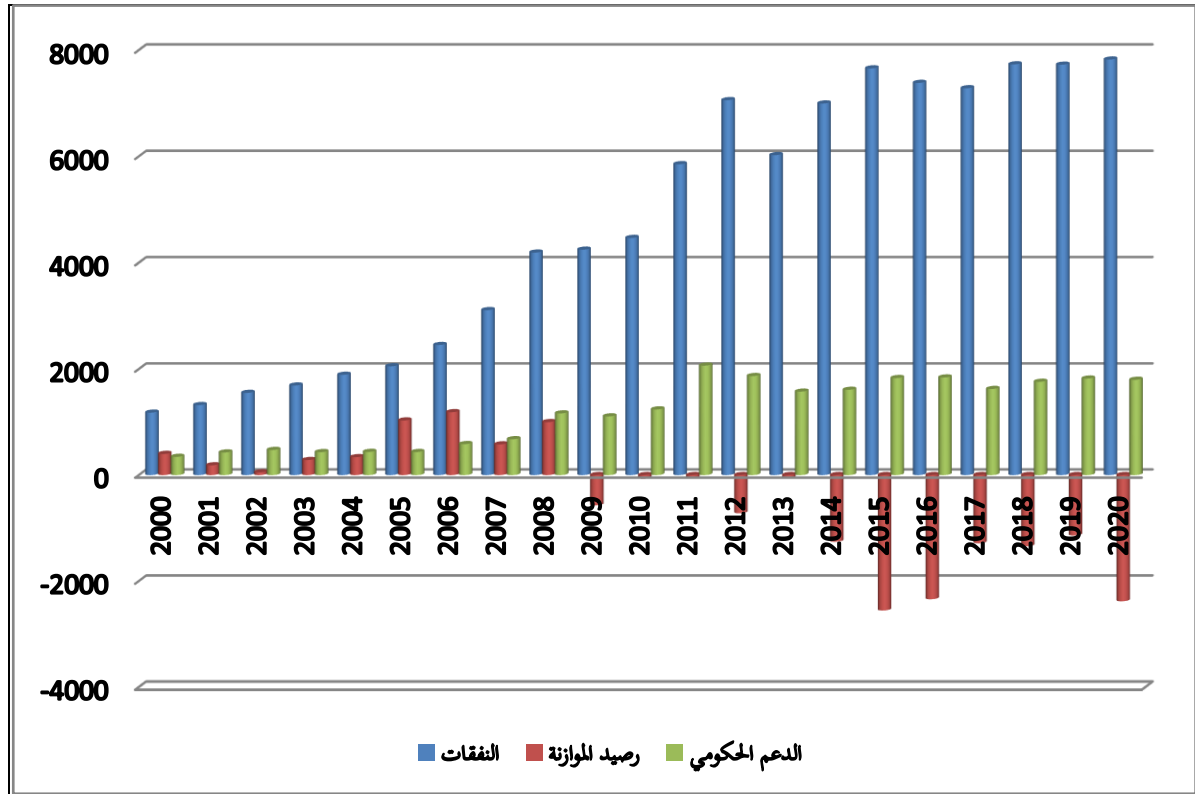
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

-وزارة المالية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/prevision-et-politiques-ar/531-retrospective>

- المديرية العام للخزينة على الموقع

[/http://mfdgb.gov.dz/evolution-du-budget-de-letat](http://mfdgb.gov.dz/evolution-du-budget-de-letat)

الشكل (02): تطور رصيد الموازنة والدعم الحكومي خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (03)

من خلال الجدول (03) والشكل (02) نلاحظ أن:

-الموازنة العامة حققت رسيدا موجبا خلال الفترة 2000 إلى 2008 حيث انتقلت من 400 مليار دينار سنة 2000 إلى 999.5 مليار دينار سنة 2008 ويعود السبب إلى ارتفاع الإيرادات، خاصة الإيرادات من المحروقات بفضل الانتعاش في أسواق النفط وهو ما انعكس إيجابا على رصيد الموازنة حيث سجلت أعلى فائض سنة 2006 بمقدار 1186.8 مليار دج، كذلك عرفت نفس الفترة تنامي النفقات العامة حيث سجلت سنة 2000 1178.1 مليار دينار لتصل إلى 4191 مليار دينار سنة 2008 ويرجع السبب إلى التوسع في البرامج التنموية المجسدة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2001 و 2005-2009، وكذلك زيادة الدعم الموجه للتحويلات الاجتماعية حيث سجلت سنة 2000 344.4 مليار دج لتصل إلى 1164 مليار دج سنة 2008، وشكلت ما نسبته 21-32% من إجمالي النفقات.

-ابتداء من سنة 2009 تحول الفائض في الموازنة إلى عجز حيث حققت عجزا يقدر ب 570.3 مليار دينار جزائري و 74- مليار دينار جزائري سنة 2010 ويعود السبب إلى ارتباط الإيرادات بعائدات المحروقات حيث انخفضت من 4088.6 سنة 2008 إلى 2412.7 سنة 2009 ثم ارتفعت سنة 2010 إلى 2905 مليار دينار ويعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثيراتها على أسعار النفط، أما فيما يخص النفقات فقد ارتفعت من

4246.3 سنة 2009 إلى 4466.9 مليار دينار سنة 2010 بفعل الارتفاع في التحويلات الاجتماعية حيث أصبحت تشكل ما نسبته 26 الى 27% من إجمالي النفقات.

خلال الفترة 2011-2014 عرفت الوضعية المالية تحسنا نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت الإيرادات العامة 5957.5 مليار دج سنة 2014، ورغم هذا التحسن إلا أن العجز في الموازنة واصل في الارتفاع نتيجة الزيادة المطردة للنفقات وعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطيتها، حيث شكلت التحويلات الاجتماعية ما نسبته 35% من مجموع النفقات العامة خلال نفس الفترة .

خلال الفترة (2015-2019) سجل رصيد الموازنة عجزا متتاليا و كانت أعلى قيمة للعجز خلال سنة 2015 ب 2553.2- مليار دينار جزائري ، حيث يفسر هذا العجز بتراجع أسعار المحروقات بسبب الأزمة البترولية لسنة 2014 وهو ما انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى زيادة النفقات فقد سجلت قيمة 7656.3 مليار دينار سنة لترتفع إلى 7725.5 مليار دينار سنة 2019 بسبب البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2015-2019) ، أما التحويلات الاجتماعية فشكلت ما نسبته 22 الى 23% من إجمالي النفقات.

-خلال سنة 2020 سجل رصيد الموازنة عجزا يقدر ب 2380 مليار دينار جزائري بسبب أزمة "كوفيد-19" وتداعياتها ، فقد انخفضت الإيرادات إلى 5443 مليار دينار جزائري بسبب انخفاض الجباية البترولية، كذلك شهد الإنفاق العام ارتفاعا حتى وصل إلى 7823 مليار دينار وترجع هذه الزيادة إلى التدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الجائحة، كذلك بالنسبة للتحويلات الاجتماعية فقد حقق رقما بقيمة 1797 مليار دينار. حيث شكلت ما نسبته 22% من إجمالي النفقات.

وما يمكن ملاحظته أن هناك علاقة قوية وطردية بين سياسة الدعم الاجتماعي ورصيد الموازنة ، حيث أنه كلما زادت النفقات للتحويلات الاجتماعية كلما زاد العجز في الموازنة وفي بعض السنوات فاقت قيمة التحويلات الاجتماعية رصيد الموازنة.

3- تحليل نتائج العلاقة بين العجز في الموازنة والدعم الحكومي في الجزائر للفترة 2000 - 2020

لدراسة العلاقة بين العجز في الموازنة والدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2020، تم بناء نموذج يمثل فيه رصيد الموازنة المتغير التابع، أما المتغير التفسيري فهو الدعم الحكومي ممثلا بالتحويلات الاجتماعية باستعمال برنامج EVIEWS 10 وهذا لـ 21 مشاهدة من 2000 إلى 2020 ، ولذلك فإن متغيرات النموذج هي:

-المتغير التابع: رصيد الموازنة BD

-المتغيرات المستقلة: التحويلات الاجتماعية ST

3-1 اختبار السكون

للكشف عن اختبار جذر الوحدة سوف نعتمد على اختبار ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (04) : نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ديكي فولر الموسع – فيليبس بيرون عند مستوى معنوية 5%

درجة التكامل	الفرق الثاني		الفرق الأول		المستوى		المتغيرات
	اختبار pp	اختبار adf	اختبار pp	اختبار adf	اختبار pp	اختبار adf	
	p-value	p-value	p-value	p-value	p-value	p-value	
I(1)	–	–	0.0055	0.0415	0.3032	0.3019	BD
I(1)	–	–	0.0004	0.0174	0.6090	0.6238	ST

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس – بيرون (PP) عدم سكون متغيري رصيد الموازنة والتحويلات الاجتماعية في المستوى عند معنوية 5%، وهو ما دفعنا إلى أخذ الفروق الأولى لهذين المتغيرين بهدف تفادي مشكلة الانحدار الزائف، وقد تحقق الفرض بعد أن أظهرت النتائج أن قيمة p-value أقل من 5%، وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن المتغيرين رصيد الموازنة والتحويلات الاجتماعية متكاملان من الدرجة I(1).

3-2 تحديد فترة الإبطاء المثلى

لتحديد فترة الإبطاء المثلى، نعلم في تحديدها على معايير كل من أكايك (AIC)، شوارتز (SC)، معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، معيار هانان كوين (HQ)، والفترة التي تكون فيها أقل قيم مشاهدات لهذه المعايير هي فترة الإبطاء المثلى، ونتائج هذا الاختبار حسب الجدول (3-3) أشارت إلى اختيار 3 فترات للإبطاء الزمني

الجدول (05) : اختبار مدة التباطؤ الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-284.6162	NA	2.32e+11	31.84624	31.94517	31.85988
1	-265.0246	32.65258	4.13e+10	30.11385	30.41064*	30.15477
2	-264.9409	0.120904	6.54e+10	30.54899	31.04364	30.61720
3	-256.0919	10.81546*	4.04e+10*	30.01021*	30.70273	30.10570*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

3-3 اختبار التكامل المشترك لـ Johanson

بعد إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، يمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة والتحويلات الاجتماعية.

الجدول (06): نتائج اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.612750	17.92168	15.49471	0.0211
At most 1	0.100154	1.794039	3.841466	0.1804

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.612750	16.12764	14.26460	0.0251
At most 1	0.100154	1.794039	3.841466	0.1804

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال اختباري الأثر والقيمة العظمى نلاحظ أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لكلا الاختبارين، حيث توجد علاقة تكامل مشترك واحدة في الأجل الطويل.

3-4- اختبار سببية غرانجر

بما أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، نقوم باختبار السببية لمعرفة اتجاه هذه العلاقة والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (07): نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ST does not Granger Cause BD	18	5.15546	0.0182
BD does not Granger Cause ST		0.82926	0.5050

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الجدول رقم (07) إلى:

-قيمة الاحتمال للإحصائية F-Statistic للعلاقة المتجهة من عجز الموازنة BD إلى التحويلات الاجتماعية ST أكبر من 0.005 ، وهذا معناه أن عجز الموازنة لا يسبب التغيرات الحاصلة في التحويلات الاجتماعية.

-قيمة الاحتمال للإحصائية F-statistic للعلاقة المتجهة من التحويلات الاجتماعية ST إلى عجز الموازنة BD أقل من 0.005 وهذا معناه أن التحويلات الاجتماعية تسبب العجز في الموازنة

لذلك فإننا نقبل فرضية أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من التحويلات الاجتماعية إلى عجز الموازنة.

الخلاصة

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر سياسة الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر، من خلال دراسة قياسية اعتمدت على اختبار التكامل المشترك، سببية جرانجر، وبالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة 2000-2020، أي 21 مشاهدة تتعلق ب: رصيد الموازنة، التحويلات الاجتماعية.

نتائج الدراسة

بناء على الدراسة التحليلية والقياسية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- نتيجة للسياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2000، وعدم رشاده الإنفاق العام أصبحت الجزائر تعاني من عجز في الموازنة.
- يعتبر الدعم الحكومي سياسة مكلفة للدولة، حيث تخصص سنويا مبالغ ضخمة موجه لهذه السياسة وهو ما يزيد من العجز في الموازنة.
- يوجه الدعم الحكومي في الجزائر لستة فئات سواء كانوا أغنياء أو فقراء وهو ما يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية.
- إن توفير بعض السلع والمواد بأسعار مدعمة يدفع بالمستهلكين إلى التمادي في استهلاك هذه المواد إلى حد الإسراف والتبذير وهو ما يعتبر هدرا لموارد الدولة.

التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم جملة من التوصيات :

- ضرورة ترشيد الإنفاق العام وتنويع مصادر الدخل من أجل التخفيف من العجز في الموازنة.
- التخلي عن سياسة الدعم الحكومي، وإعادة توزيع مخصصات الدعم إلى مشاريع إنتاجية من شأنها تنويع مصادر الدخل.
- استبدال الدعم الحكومي للسلع والخدمات بإعانات نقدية لصالح الأسر والفئات الفقيرة والمحتاجة.

قائمة المراجع

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (سبتمبر، 2012). مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برامج رئيس الجمهورية. 35.
2. حامد دراز، و سميرة أيوب. (2002). مبادئ المالية العامة. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
3. سفيان حنان. (2020/2019). السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الإقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، الجزائر.

4. سناء بولقواس. (2020). "عن التوجه لعمود الشراكة كبديل مستدام لتجاوز العجز الموازني في الجزائر" العجز الموازني واشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر (الإصدار 1). البويرة، الجزائر: جامعة أكلي محمد أولحاج.
5. صبرينة كردودي. (2014/2013). ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
6. صبرينة كردودي. (2007). تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي (التوظيف-القروض) (الإصدار 1). دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
7. صبرينة كردودي، سبرينة مانع، و آخرون. (2018). أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتب عنها. مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، 4 (7)، 191.
8. طارق اسماعيل. (2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. دراسات اقتصادية 44 ، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
9. عادل أحمد حشيش. (1989). مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر. دار الجامعات المصرية.
10. عبد العزيز قاسم محارب. (2017). الدعم صوره، أنواعه وأثاره. مجلة المال والتجارة (577)، 20.
11. فتحي حسن دندن، و زين الدين قдал. (2022). الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020). مجلة افاق للبحوث والدراسات ، 5 (1).
12. كافي عيدوني. (2021). أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1993-2018 باستخدام نموذج ARDL. مجلة المنهل الاقتصادي ، 4 (2).
13. كمال سي محمد، و إكرام بن هدي. (2021). تأثير الدعم الحكومي على الإستهلاك، الموازنة، والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة التنويع الاقتصادي ، 2 (1)، 24.
14. محمد حمدي زيهان. (2021). الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية ، 1 (13)، 154.
15. مروان بن قيدة، و الجيلالي بوزكري. (2021). اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 17 (26).
16. مريم قدار، و فاطمة الزهرة عيدودي. (2019). دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) التحليل الى المركبات الأساسية ACP. مجلة البشائر الاقتصادية ، 5 (2)، 970.
17. نسرين محمد عرفة. (2021/2020). دراسة تقييمية لسياسات الدعم السلعي في ليبيا واستبداله بالدعم النقدي. مذكره ماجستير في الإقتصاد . كلية الإقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا.